1. **المقدمة**

في الثاني من ديسمبر 1971 ، وافق حكام كل من إمارات أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان والفجيرة وأم القيوين على الاتحاد في دولة فدرالية. وفي فبراير 1972، انضمت إمارة رأس الخيمة إلى الاتحاد لتصبح ألإمارة السابعة. فبتوجيه من المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، الرئيس المؤسس، برزت دولة الإمارات العربية المتحدة كاتحاد فيدرالي من سبع إمارات. وبعد فترة وجيزة، بدأ هذا البلد الشاب المزدهر يبرز كواحد من أكثر بلدان العالم التي تمتلك نظام تعليم عالي ديناميكي ومتطور.

كان التعليم من أولويات حكومة الإمارات العربية المتحدة منذ نشأتها في عام 1971. فقد استثمرت القيادة بشكل كبير في تطوير وتعزيز التعليم العالي. فكان تأسيس جامعة الإمارات العربية المتحدة، كأول مؤسسة للتعليم العالي، في عام 1976 في مدينة العين. ومنذ ذلك الحين، وفي فترة زمنية قصيرة، تغلبت دولة الإمارات العربية المتحدة على العديد من العقبات لتنشئ نظاماً حديثاً للتعليم العالي، متطور ومتنوع، ولتجعل من نفسها مركزاً تعليمياً مهماً في هذا الجزء من العالم. الإمارات العربية المتحدة هي الآن موطن لمجموعة واسعة من الكليات والجامعات، الوطنية، والخاصة، وفروع الجامعات الأجنبية، التي تلبي احتياجات فئات مختلفة من الطلاب، المحليين والمغتربين والطلبة الاجانب القادمين خصيصا للدراسة في دولة الإمارات. تجربة الامارات في التعليم العالي مثيرة للاهتمام، حيث تتمتع كل إمارة من الإمارات السبع، وخاصة أبو ظبي ودبي والشارقة، بتجربتها الفريدة في توفير التعليم العالي التي تستحق الدراسة واستخلاص العبر منها.

1. **الهيئات الرسمية المنظة لمؤسسات التعليم العالي**

الإمارات العربية المتحدة هي موطن لمجموعة واسعة من الجامعات – الوطنية والخاصة وفروع الجامعات الأجنبية. الجامعات الأجنبية العاملة في دولة الإمارات تعامل من قبل الهيئات الرسمية المنظة للتعليم العالي كمؤسسات مستقلة لها حوكمتها المنفصلة عن المؤسسة الأم، فهي قابلة للمسائلة من قبل الهيئات الرسمية المنظة للتعليم العالي. بعض هذه الجامعات، مثل جامعة ولونغونغ في دبي وجامعة برمنغهام دبي، معتمدة من قبل مفوضية الاعتماد الأكاديمي[[1]](#footnote-1) (CAA, n. d.) في دولة الإمارات، في حين أن الغالبية منها غير معتمدة من قبل مفوضية الاعتماد الأكاديمي وتتواجد في المناطق الحرة.

تنظم مؤسسات التعليم العالي المتنوعة من قبل أكثر من جهة منظمة وذلك من أجل الإدارة الفعالة لتطوير التعليم العالي وللحفاظ على معايير عالية في جميع هذه المؤسسات. فيما يلي، نتطرق بإيجاز للجهات الرئيسية المنظمة لمؤسسات التعليم العالي في دولة الإمارات:

1. **مفوضية الاعتماد الأكاديمي**: أنشأت وزارة التربية والتعليم (MoE, n. d.) مفوضية الاعتماد الأكاديمي (CAA, n. d.) في عام 1993 باعتبارها وكالة ضمان جودة التعليم العالي التابعة للحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة. فهي بذلك الهيئة الحكومية الرسمية المنظمة لمؤسسات التعليم العاليفي دولة الإمارات والمسؤولة عن ترخيص مؤسسات التعليم العالي واعتماد برامجها الأكاديمية. تشمل إعتمادات المفوضية الدبلوم والدبلوم العالي ودرجة البكالوريوس ودبلوم الدراسات العليا ودرجات الماجستير ودرجة الدكتوراه.

تأسست المفوضية في الأصل بغرض التأكد من أن مؤسسات التعليم العالي والبرامج الخاصة تفي بمعايير الجودة الدولية، ولكن تم توسيع نشاطات المفوضية في عام 2012 لتشمل الترخيص والاعتماد لجميع مؤسسات التعليم العالي في الدولة بما فيها مؤسسات التعليم العالي الحكومية. ومن الجدير بالذكر أن مفوضية الاعتماد الأكاديمي هي الآن منظمة شبه مستقلة تابعة لوزارة التعليم العالي.

الدور الذي تقوم به مفوضية الاعتماد الأكاديمي يشبه الى حد بعيد ما تقوم به منظمة SACS[[2]](#footnote-2) في الجزء الجنوبي من الولايات المتحدة، حيث تتمثل مهمة مفوضية الاعتماد الأكاديمي في تعزيز التميز التعليمي عبر مؤسسات التعليم العالي المتنوعة في الإمارات العربية المتحدة. تعتمد المفوضية على الزيارات الميدانية التي يقوم بها مفوضوها للحرم الجامعي الجامعي لكل منها وذلك لتحديد المخاطر التي تتعرض لها تلك المؤسسة، بالإضافة إلى مراجعة البيانات المقدمة منها. بعد تقييم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات يتم تصنيفها على أنها إما ذات ثقة عالية (اي، مخاطرها منخفضة)، أو ذات ثقة متوسطة (اي، مخاطرها متوسطة)، أو ذات ثقة منخفضة (اي، مخاطرها عالية).

يجب على جميع المؤسسات الأكاديمية المرخصة والمعتمدة من قبل مفوضية الاعتماد الأكاديمي الامتثال لمعاييرها الرسمية (The Standards, 2019)، حيث تتضمن هذه المعايير عمليتين مترابطتين لضمان الجودة، الأولى بالترخيص المؤسسي، بينما تتعلق الثانية باعتماد برنامجها الأكاديمية. بالأمتثال لهذه المعايير تضمن مفوضية الاعتماد الأكاديمي أن المؤسسات المرخصة والبرامج المعتمدة التي تقدمها تلبي بالفعل معايير عالية وعلى مستوى جودة مقبول ومعترف به من قبل المجتمع الأكاديمي الدولي.

1. **دائرة التعليم والمعرفة في أبو ظبي**[[3]](#footnote-3) (ADEK, n. d.) وهي السلطة التعليمية لإمارة أبو ظبي، أكبر إمارة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وعاصمتها. تأسست دائرة التعليم والمعرفة في عام 2005 لتنظيم قطاع المدارس الخاصة. حيث تقوم الدائرة بمراقبة تقدم الطلاب والعملية التعليمية في المدارس وتقييم كفاءة نظام الحوكمة فيها. كما وتضع سياسات ولوائح وإجراءات تضمن الجودة في برامج التعليم العالي، فهي تعمل على تنظيم مؤسسات التعليم العالي، وتخلق بيئة تعزز البحث العلمي والابتكار، وتشجع الاستثمار في التعليم العالي، وترصد وتحلل احتياجات سوق العمل، وتوجه الطلاب لتحديد وظائف المستقبل. وهي بذلك تعمل جنباً إلى جنب مع مفوضية الاعتماد الأكاديمي في منطقة أبو ظبي، حيث أنها لا تمنح تراخيص لجامعات جديدية ولا تعتمد برامج أكاديمية جديدية، ولكن يجب أن تحصل مؤسسات التعليم العالي على تفويض (Authorization) مسبق من قبلها لتقديم طلبات لتأسيس جامعة جديدة أو إعتماد برامج أكاديمية جديدية.
2. **هيئة المعرفة والتنمية البشرية**[[4]](#footnote-4) في دبي (KHDA, n. d.)، هي هيئة ضمان جودة التعليم والهيئة التنظيمية لحكومة إمارة دبي التي تشرف على قطاع التعليم الخاص في دبي، بما في ذلك مراكز تعليم الطفولة المبكرة والمدارس ومؤسسات التعليم العالي ومعاهد التدريب. بالنسبة للتعليم العالي الخاص في دبي، تنظم هيئة المعرفة والتنمية البشرية مؤسسات التعليم العالي المقيمة في المنطقتين الحرتين - قرية المعرفة[[5]](#footnote-5) (KVP) ومدينة دبي الأكاديمية العالمية[[6]](#footnote-6) (DIAC). مؤسسات التعليم العالي في المناطق الحرة هي فروع جامعية تابعة لجامعات أجنبية معتمدة في بلدانها الأصلية. قلة فقط من هذه الجامعات حصلت أيضا على اعتماد مفوضية الاعتماد الأكاديمي وذلك لتتمكن من قبول الطلاب الذين يخططون للعمل في المنظمات الحكومية الفيدرالية وفي الحكومات المحلية خارج دبي. هيئة المعرفة والتنمية البشرية لا تعتمد البرامج الأكاديمية للمؤسسات المقيمة في دبي، ولا تعتمد برامج المؤسسات المقيمة في المناطق الحرة. حيث يقتصر دورها على أصدار شهادات "عدم ممانعة" في تأسيس جامعات جديدة أو فروع لجامعات أجنبية، ومن ثم تنظيم عمل هذه الجامعات في نطاق ولاياتهما القضائية.

نشرت وكالة ضمان الجودة للتعليم العالي[[7]](#footnote-7) (QAA, n. d.)، وهي هيئة ضمان جودة التعليم العالي المستقلة في المملكة المتحدة، في 16 مارس 2021، تقريرها عن الإمارات العربية المتحدة، بعنوان "التقرير القطري لدولة الإمارات العربية المتحدة" (The UAE Report, 2001) والذي يقدم نظرة عامة شاملة على التعليم العالي و المشهد التعليمي والتنظيمي في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويقدم أيضاً معلومات خاصة عالية المستوى حول الهيئات الرسمية المنظة لمؤسسات التعليم العاليوالتحديات والفرص المتاحة لمؤسسات التعليم العالى في المملكة المتحدة التي تتطلع إلى التواجد في الإمارات العربية المتحدة. التقرير يقدم تقييماً مستقلاً وموضوعياً عن المشهد التعليمي والتنظيمي في دولة الإمارات العربية يستحق الرجوع اليه.

1. **مؤسسات التعليم العالي في الدولة**

في دولة الإمارات العربية المتحدة أكثر من 120 مؤسسة للتعليم العالي، منها حوالي 74 مؤسسة مرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم (MoE, n. d.) وبرامجها الأكاديمية معتمدة من قبل مفوضية الاعتماد الأكاديمي (CAA, n. d.) التابعة لها. تقع مؤسسات التعليم العالي المتبقية في المناطق الحرة، وهي في الغالب فروع جامعية تابعة لجامعات أجنبية معتمدة في بلدانها الأصلية.

|  |  |
| --- | --- |
| **أمثلة على الجامعات المعتمدة من قبل مفوضية الاعتماد الأكاديمي** | |
| **جامعات إتحادية (فيديرالية)**  جامعة الإمارات العربية المتحدة  جامعة زايد - فرع أبو ظبي  كليات التقنية العليا | |
| **إمارة أبوظبي** | |
| **جامعات الحكومة المحلية**  جامعة خليفة  جامعة محمد بن زايد للعلوم الإنسانية  جامعة محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي (MBZUAI) | **شراكات مع الحكومة المحلية**  جامعة نيويورك، أبو ظبي (New York University, Abu Dhabi)  جامعة السوربون أبوظبي (Sorbonne University, Abu Dhabi) |
| **جامعات خاصة**  جامعة أبوظبي  جامعة العين | |
| **إمارة دبي** | |
| **جامعات الحكومة المحلية**  معهد روتشستر للتكنولوجيا – دبي (Rochester Institute of Technology Dubai)  جامعة حمدان بن محمد الذكية  الجامعة البريطانية في دبي  جامعة محمد بن راشد للطب والعلوم الصحية  جامعة دبي  جامعة الإمارات للطيران | **جامعات خاصة**  جامعة ولونغونغ في دبي (University of Wollongong in Dubai)  الجامعة الأمريكية في دبي  جامعة برمنجهام دبي (University of Birmingham Dubai)  الجامعة الأمريكية في الإمارات  جامعة الغرير |
| **شراكات مع منظمة محلية غير ربحية**  الجامعة الكندية دبي | |
| **إمارة الشارقة** | |
| **جامعات الحكومة المحلية**  الجامعة القاسمية  جامعة الشارقة  الجامعة الأمريكية بالشارقة | **جامعات خاصة**  كلية الأفق الجامعية - الشارقة |
| **امارة عجمان** | |
| **جامعات خاصة**  جامعة عجمان  كلية المدينة الجامعية بعجمان  جامعة الخليج الطبية | |
| **إمارة رأس الخيمة** | |
| **جامعات الحكومة المحلية**  الجامعة الأمريكية في رأس الخيمة | **جامعات خاصة**  رأس الخيمة الطب والعلوم الصحية |
| **إمارة الفجيرة** | |
| **جامعات شبه حكومية غير هادفة للربح**  جامعة الفجيرة | **جامعات خاصة (شراكة مع الحكومة المحلية)**  جامعة العلوم والتكنولوجيا بالفجيرة |
| **إمارة أم القيوين** | |
| **جامعات الحكومة المحلية**  جامعة أم القيوين | |

**الجدول 1: أمثلة على الجامعات المعتمدة من قبل مفوضية الاعتماد الأكاديمي**

يلبي تنوع مؤسسات التعليم العالي احتياجات فئات مختلفة من الطلاب. على سبيل المثال، يفضل معظم الطلاب المواطنين الدراسة في الجامعات الإتحادية (الفيديرالية)، مثل جامعة الإمارات العربية المتحدة وجامعة زايد وكليات التقنية العليا، فهي مؤسسات حكومية مجانية للطلاب للمواطنين. بالمقابل، يختار العديد من الإماراتيين والمغتربين العرب التسجيل في مؤسسات مثل جامعة خليفة وجامعة الشارقة، بينما يفضل البعض الآخر الذهاب إلى جامعات أجنبية مثل جامعة هيريوت وات (Heriot-Watt University Dubai) أو جامعة ولونغونغ في دبي (University of Wollongong in Dubai).

يفضل العديد من طلبة الجالية الهندية، على سبيل المثال، التسجيل في جامعات هندية مرموقة مثل جامعة مانيبال (Manipal) أو جامعة بتس بيلاني (Bits Pilani)، بينما يفضل طلاب هنود آخرون الدراسة في جامعات أجنبية غير هندية. الأمر نفسه ينطبق على الوافدين من الجنسيات الأخرى الذين يعيشون في دولة الإمارات العربية المتحدة. الغرض من هذه الأمثلة هو ليس الترويج لمؤسسات بعينها، بل الإشارة إلى التنوع في مؤسسات التعليم التي تروق لفئات مختلفة من الطلاب.

لاحظ أن الطلاب الذين يخططون للعمل في دولة الإمارات العربية المتحدة يميلون إلى التسجيل في الجامعات المعتمدة من من قبل مفوضية الإعتماد الأكاديمي، لأن الذين يختارون الجامعات الموجودة في المناطق الحرة في دبي قد يجدون صعوبة في العثور على وظائف في الجهات الحكومية الاتحادية أو في الجهات الحكومية المحلية خارج دبي، وينطبق الشيء نفسه على المناطق الحرة في الإمارات الأخرى.

في دولة الإمارات العربية المتحدة فروع لجامعات أجنبية تستقطب الطلاب الأجانب من الدول المحيطة، حيث يأتي الطلاب من شرق آسيا وأوروبا الشرقية ومن روسيا وكازاخستان وأفريقيا والدول العربية المجاورة للدراسة في الإمارات العربية المتحدة. إلى جانب التعليم الجيد، فإن الدولة لديها الكثير لتقدمه - جو ودود، مجتمع متسامح، مرافق وخدمات ممتازة، فرص عمل للخريجين، أمان واستقرار.

|  |
| --- |
| **أمثلة على فروع جامعية دولية غير معتمدة من قبل مفوضية الاعتماد الأكاديمي وتعمل في المناطق الحرة** |
| **إمارة دبي** |
| **جامعات تنظمها هيئة المعرفة والتنمية البشرية**  جامعة أميتي (Amity University)  جامعة كيرتن دبي (Curtin University Dubai)  جامعة هيريوت وات (Heriot-Watt University Dubai)  مدرسة هولت للأعمال الدولية (Hult International Business School)  كلية لندن للأعمال (London Business School)  جامعة مانيبال (Manipal University)  جامعة ميدلسكس دبي (Middlesex University Dubai)  جامعة بيتس بيلاني (BITS Pilani) |
| **إمارة رأس الخيمة** |
| **جامعات تنظمها منطقة رأس الخيمة الاقتصادية**  جامعة بولتون في رأس الخيمة (Bolton University of Ras Al Khaimah)  جامعة غرب لندن، رأس الخيمة (University of West London, Ras Al Khaimah) |

**الجدول 2: أمثلة على فروع جامعات دولية غير معتمدة من قبل مفوضية الاعتماد الأكاديمي وتعمل في المناطق الحرة**

يشتمل الجدول 1 على أمثلة من الجامعات المرخصة والمعتمدة من قبل مفوضية الاعتماد الأكاديمي. تشمل الأمثلة الجامعات الأتحادية (الفيدرالية) وجامعات الحكومات المحلية والشراكات والجامعات الخاصة وفروع لجامعات اجنيية مرخصة ومعتمدة. من ناحية أخرى، يشتمل الجدول 2 على أمثلة لفروع جامعات أجنبية غير مرخصة أو معتمدة من قبل مفوضية الاعتماد الأكاديمي. هذه المؤسسات معتمدة في بلدانها الأصلية ولكن منظمة من قبل الهيئات الرسمية المنظة لمؤسسات التعليم العالي في المناطق الحرة.

يشتمل موقع مفوضية الاعتماد الأكاديمي[[8]](#footnote-8) على جميع المؤسسات المرخصة والمعتمدة من قبل المفوضية. من ناحية أخرى، تشتمل المواقع الإلكترونية لدائرة التعليم والمعرفة[[9]](#footnote-9) في أبوظبي ولهيئة المعرفة والتنمية البشرية[[10]](#footnote-10) في دبي على أسماء جميع المؤسسات التي تنظمها كل من المؤسستين.

1. **التعليم العالي والثورة الصناعية الرابعة**

يعتقد الخبراء أننا دخلنا الآن المراحل الأولى من الثورة الصناعية الرابعة. في هذا العصر، يتم الجمع بين الأنظمة الرقمية المختلفة بطريقة لم يسبق لها مثيل، لدرجة أن هذا التقدم السريع في التكنولوجيا سيغير الطريقة التي نعيش ونعمل بها. فهذه الوتيرة السريعة للتغيير تربك وتتحدى وتعطل الأنماط السائدة في كل مجال تقريبًا، في الصناعة والتجارة وأساليب المعيشة، بل وتتمرد عليها وتحل محلها لأنها أفضل منها ومتفوقه عليها.

صاغ الأستاذ بجامعة هارفارد كلايتون إم كريستنسن (Christensen, 1997) مصطلح "التقنيات المتمردة" (Disruptive Technologies) لأول مرة في عام 1997 ليصف به التطورات في مجال التكنولوجيا التي تغير بشكل كبير الطريقة التي يستخدمها المستهلكون وفي أساليب الصناعة و عمل الشركات. هذه التقنيات تتحدى وتربك الأنظمة و العادات السائدة فتتمرد عليها وتحل محلها لأنها تتمتع بصفات متفوقة بشكل ملحوظ. من بين هذه التقنيات الرائدة الأكثر تمرداً على الأنماط السائدة والأكثر إرباكا لها: الذكاء الصناعي (Artificial Intelligence)، وإنترنت الأشياء (Internet of Things (IoT))، واستعمار الفضاء (Space Colonization)، والطباعة ثلاثية الأبعاد (Three Dimensional (3D) Printing)، وتقنيات تعديل الجينات (Gene editing technologies)، والسفر عالي السرعة (Hyperloop)، وتطبيقات التزييف التصويري العميق (Deepfake)، والروبوتات (Robots)، وتقنية سلسلة الكتل (Blockchain Technologies)، ومركبات التحكم الذاتي (Autonomous vehicles)، والواقع الافتراضي المتقدم (Advanced virtual reality)، والطاقة المتجددة (Renewable energy)، والطائرات التجارية بدون طيار (Commercial drones)، وتطبيقات تكنولوجيا النانو (Nanotechnology applications).

كما وصاغ كلايتون إم كريستنسن (Christensen et. al., 2018) مصطلح "الابتكار المتمرد" (Distributive Innovation) في علم الإدارة والاستراتيجيا في نظرية الأعمال (Business Theory). الابتكار المتمرد هو ابتكار يخلق سوقًا جديدًا وشبكة قيمة (value network)، وفي النهاية يعطل شبكة السوق والقيمة الحالية، ويحل محل الشركات والمنتجات والتحالفات الرائدة، او السائدة، في السوق.

سيكون تأثير التقنيات المتمردة أو الإحلالية على القطاعات المختلفة هائلاً. نتيجة لذلك، سيكون اتساع التغيير الذي تسببه أيضًا كبيرًا. ولهذا السبب، يتقاسم كل من القطاعين العام والخاص، بنفس القدر من المسؤولية، دورًا محوريًا في أن يكون التغيير إيجابيا ويؤدي إلى الإزدهار. وهذا يستوجب تدريب القوى العاملة المستقبلية وإعدادها بشكل صحيح لإستخدام التقنيات الناشئة والإستفادة منها. فإلى جانب إستعمال التقنيات المتقدمة واكتساب المهارات اللازمة لتطويرها وتسخيرها، من الأهمية بمكان أن تمتلك القوى العاملة المستقبلية القدرة على فهم معرفة متى وكيف وأين تستخدم تلك التكنولوجيا. بحيث لا تتعارض إستخداماتها مع قوانين وأخلاقيات المجتمع.

على الرغم مما نتوقعه من إختفاء ملايين الوظائف بسبب تطور التكنولوجيا المتسارع، إلا أننا سنشهد ملايين الوظائف الجديدة التي لم يتم اختراعها بعد. لذلك، تقع على عاتق مؤسسات التعليم العالي مسؤولية ضمان أن التعليم يجب أن يتطور بعيدًا عن الطرق التقليدية لنقل المعرفة، والمستندة إلى حفظ المواد الدراسية و الإمتحانات، إلى نهج أكثر صلة بتطور التكنولوجيا المتسارع بحيث يعد الطلاب للإمكانيات العظيمة التي توفرها الثورة الصناعية الرابعة.

تحتاج مؤسسات التعليم العالي إلى إعادة اكتشاف قدراتها وتطوير مناهجها وأساليب تدريسها حتى تتمكن من إعطاء الفرص الكافية للطلاب لإعدادهم لوظائف المستقبل.فنظراً لوتيرة التطورات العلمية المتسارعة في معظم الصناعات، يجب على مؤسسات التعليم العالي اليوم وضع الأساس لابتكارات الغد. فإلى جانب تدريس المعرفة النظرية اللازمة، يجب أن يكون الطلاب مجهزين بأكثر الطرق فعالية لحل مشكلات الغد وتحدياته.

ستسعى الجامعات في القرن الحادي والعشرين إلى استيعاب التقنيات الناشئة ذات التأثير الهائل على حياتنا المستقبلية لتنعكس بدقة في مناهجها الدراسية. فعلى هذا النحو، يتحمل المعلمون مسؤولية إعداد الطلاب الإعداد الصحيح الذي يكسبهم المهارات والكفاءات اللازمة للتعلم المستمر مدى الحياة، والقدرة على التفكير الناقد حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات الصحيحة. من ناحية أخرى، يحتاج الطلاب إلى فهم طبيعة الاضطرابات الناتجة عن التقنيات الناشئة الحالية والمستقبلية. التقنيات المتمردة هي تحد وفرصة في آن واحد، لأن البحث العلمي وإكتشافات اليوم، ستكون محرك الاقتصاد المستقبلي.

يواجه الأكاديميون في مؤسسات التعليم العالي بالفعل التحدي المتمثل في سرعة تطوير أساليب التدريس التي يتبعونها لتلبي متطلبات التغيير المتسارعة في التكنولوجيا، وذلك حتى يتمكنوا من خلق بيئة للطلاب تعدهم للوظائف المستقبلية.

لا التكنولوجيا ولا الاضطراب الذي تصاحبها تحت سيطرتنا. لم تعد التكنولوجيا المتمردة والبديلة هي الاستثناء النادر، بل هي القاعدة الثابته (Christensen, 1997). ولهاذا يحتاج المعلمون إلى تزويد جيل الشباب بالأدوات اللازمة لمواجهة التحديات، من أجل تمكينهم من مواجهة المستقبل.

1. **رؤى الإمارات وأجنداتها الوطنية**

يتفهم صناع القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة جيدًا تأثير التكنولوجيا على حياتنا واقتصادنا المستقبلي، وضرورة قيام مؤسسات التعليم العالي بالارتقاء إلى مستوى هذا التحدي. فيما يلي، نعرض بإيجاز رؤى القيادة الإماراتية فيما يتعلق بالتقنيات المستقبلية وتطورات التعليم العالي:

* تؤكد الأجندة الوطنية المؤدية إلى رؤية الإمارات 2021 (The UAE Vision, 2021) على تطوير نظام تعليمي من الطيراز الأول، وتحويل نظام التعليم الحالي وطرق التدريس القائمة لتتوائم مع التغيرات في العصر الرقمي، مع التركيز على اساليب التعلم الجماعي (Collaborative Learning) والتي تعتمد على المشاريع العلمية (Group Projects).

تسعى الاستراتيجية الوطنية للابتكار في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تحفيز الابتكار في سبعة قطاعات عريضة:

1. صناعة الطاقة المتجددة والتكنولوجيا النظيفة،
2. السفر الجوي والبحري مع التركيز بشكل خاص على الابتكار في مجال الطائرات بدون طيار،
3. المختبرات العلمية الحديثة في المدارس والجامعات،
4. التقنيات المتقدمة في خدمات الرعاية الصحية،
5. حل مشكلة ندرة المياه،
6. البحث العلمي والتكنولوجيا،
7. و تكنولوجيا الفضاء.

في إطار البحث العلمي والتكنولوجيا، على سبيل المثال، تُظهر جداول أعمال التدريس والبحث العلمي لمؤسسات التعليم العالي الرائدة في دولة الإمارات العربية المتحدة أنها تعطي الأولوية لأحدث الاتجاهات في أبحاث الأعمال وتكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، التقنيات المالية (Fintech)، تقنية (Blockchain)، تحليلات البيانات (Data Analytics)، البيانات الضخمة (Big Data)، التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي (Machine Learning and Artificial Intelligence)، معالجة اللغة الطبيعية واسترجاع المعلومات (Natural Language Processing and Information Retrieval)، الأمن السيبراني (Cybersecurity)، الحوسبة المتنقلة والسحابية (Mobile and Cloud Computing)، إنترنت الأشياء (Internet of Things)، الوسائط الرقمية (Digital Media)، الوسائط الاجتماعية (Social Media)، الواقع الافتراضي والواقع المعزز (Virtual Reality and Augmented Realities)، الطباعة ثلاثية الأبعاد (3D Printing)، الطب الحيوي (Biomedical Technologies)، تقنيات النمذجة والمحاكاة (Modeling and Simulation) في الأعمال والصناعة والإنتاج والخدمات اللوجستية، والرياضيات والإحصاءات التطبيقية.

* أطلقت وزارة التربية والتعليم الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي 2030 (National Strategy for HE, 2030) في سبتمبر 2017. وتهدف هذه الإستراتيجية إلى بناء وتحقيق أعلى معايير التعليم العلمي والمهني لخدمة الأجيال القادمة بالدولة.

وقد وضعت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة أربع ركائز رئيسية لتحقيق هذه الاستراتيجية: الجودة، والكفاءة، والابتكار، والمواءمة. كما حددت الاستراتيجية 33 مبادرة رئيسية لدعم مرحلة التنفيذ يمكن للقارئ الرجوع اليها من المصدر.

* تصف رؤية أبوظبي الاقتصادية 2030 (Abu Dhabi Economic Vision, 2030) اقتصاد أبوظبي على أنه اقتصاد مستدام ومتنوع وذو قيمة مضافة عالية لأنه يشجع المؤسسات وريادة الأعمال ويندمج بشكل جيد في الاقتصاد العالمي مما يؤدي إلى توفير فرص أفضل للجميع. تصف الرؤية اقتصاد أبوظبي من حيث التنويع والنمو المتوازن، والأساس المستدام، والتوسع المعاصر لمدينة عربية ونمط حياة حضري جذاب للغاية، ونظام تنقل عالمي المستوى، وفتح فرص جديدة للتنمية، وتشجيع الصناعات الجديدة.

يعد تعيين أول وزير دولة للذكاء الاصطناعي في العالم، في عام 2017، جزءًا من استراتيجية الإمارات العربية المتحدة للذكاء الاصطناعي 2031 (AI Strategy, 2031). و كان إنشاء جامعة محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي (MBZUAI) [[11]](#footnote-11)في عام 2019 لنفس الغرض أيضًا. جامعة محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي هي مؤسسة أكاديمية بحثية على مستوى الدراسات العليا في أبو ظبي، وهي جامعة حكومية تابعة للمجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي.

معلم آخر يوضح تصميم الدولة على تحقيق رؤاها والتزامها بأن تصبح رائدة في مجال التكنولوجيا هو مهمة الإمارات لاستكشاف المريخ. فمسبار الأمل هو مهمة استكشاف إلى كوكب المريخ غير مأهولة تابعة لوكالة الفضاء الإماراتية. تم إطلاق المركبة المدارية في 19 يوليو 2020 لتصل إلى كوكب المريخ في 9 فبراير 2021. ويقود مركز محمد بن راشد للفضاء في دبي تصميم المهمة وتطويرها وعملياتها.

1. **إطار التميز**

بالإضافة إلى الامتثال للمعايير واللوائح التي وضعتها مفوضية الاعتماد الأكاديمي ومحاولة تطوير استراتيجيات تتماشى مع رؤى الحكومات والأجندات الوطنية، يرى المؤلف أن إطار التميز الجديد في التعليم العالي الإماراتي (UAE Higher Education Excellence Framework, 2020) يمثل نموذجًا جديدًا للمؤشرات (Indicators) التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند وضع الخطة الإستراتيجية لأي جامعة معتمدة من قبل مفوضية الاعتماد الأكاديمي. يصنف الإطار الجامعات المرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم بناءاً على مؤشرات أداء معينة مجمعة في اربع فئات: التدريس والحياة الطلابية (Teaching and Student Life)، والتوظيف والملاءمة (Employability and Relevance)، والتدويل (Internationalization)، والبحث العلمي (Scientific Research). تم إعتماد التصنيف (Classification) لأول مرة في عام 2020، ولكن لم يتم الإعلان عن النتائج لإعطاء المؤسسات الوقت للتفكير في أدائها وتحسينه. أما التصنيف لعام 2021 فستكون نتائجه علنية.

1. **نموذج الحوكمة في القرن الحادي والعشرين**

الحوكمة مفهوم معقد ويختلف الباحثون في تحديده. فهو يعني أشياء مختلفة لأناس مختلفين. في سياق التعليم العالي، تم استخدام مصطلح الحوكمة للإشارة إلى كيفية تنظيم وإدارة مؤسسات التعليم العالي. وكما ذكرنا سابقًا، في الجزء 3، تمتلك الإمارات العربية المتحدة أنواعًا متنوعة من مؤسسات التعليم العالي تتراوح من الفيدرالية إلى جامعات الحكومات المحلية إلى الجامعات الخاصة، وتتنوع مؤسسات التعليم العالي الخاصة من الجامعات الخاصة المحلية إلى الشراكات الدولية إلى فروع الجامعات التابعة للجامعات الأجنبية. أيضًا ذكرنا سابقًا، في الجزء 2، أن مؤسسات التعليم العالي تخضع للتنظيم من قبل هيئات تنظيمية مختلفة. معظم هذه الجامعات مرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم، وبرامجها معتمدة من قبل مفوضية الاعتماد الأكاديمي. بالإضافة إلى ترخيص وإعتماد المفوضية يتم تنظيم مؤسسات التعليم العالي الموجودة في أبو ظبي من قبل مجلس أبوظبي للتعليم. بينما تنظم هيئة المعرفة والتنمية البشرية مؤسسات التعليم العالي الموجودة في المناطق الحرة في دبي، وبالتحديد قرية المعرفة (KVP)[[12]](#footnote-12) ومدينة دبي الأكاديمية العالمية[[13]](#footnote-13) (DIAC).

لكل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي في الإمارات مجلس أمناء خاص بها. من الأدوار المهمة لمجلس الأمناء في أي مؤسسة تعليم عالي الموافقة على الخطة الإستراتيجية للمؤسسة ودعم قيادة المؤسسة في تنفيذ خططها التشغيلية من أجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة.

**الأهداف الأستراتيجية**

التميز الأكاديمي

تطوير البحث العلمي

زيادة ميزانية البحث العلمي

تقديم برامج دراسية متطورة

ألحصول على إعتمادات دولية

تعاون مع جامعات ومؤسسات بحثية دولية

مشاركة الطلبة في الحوكمة

تطبيق التحول الرقمي

الشراكات الأستراتيجية

الإستدامة المالية

…

**الثورة الصناعية الرابعة**

مؤسسات التعليم العالي

(إتحادية / محلية /خاصة / فروع لجامعات اجنبية)

**الهيئات المنظمة لمؤسسات التعليم العالي**

**الأجندات الوطنية**

**إطار التميز**

**شكل 1**: العوامل الخارجية المؤثرة على التوجهات الأستراتيجية لمؤسسات التعليم العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة

وعليه، يرى المؤلف أن الأهداف الإستراتيجية التالية ستظهر بشكل أو بآخر في الخطط الاستراتيجية لأي موسسة من المؤسسات الأكاديمية التابعة إلى مفوضية الاعتماد الأكاديمي:

1. تطوير برامج الأكاديمية بما يتماشى مع رؤى حكومة الإمارات وأجنداتها الوطنية.
2. تعزيز التميز الأكاديمي (ِAcademic Excellence)، والتعلم الذي يزود الطلاب بمهارات التعلم مدى الحياة (Lifelong Student-Driven Learning)، والتعلم التعاوني القائم على حل المشكلات(Problem-Based Collaborative Learning)، ومهارات المواطنة العالمية (Global Citizenship).
3. إشراك الطلاب في الحوكمة المؤسسية.
4. تخصيص ميزانية كافية لدعم أنشطة البحث العلمي، ووضع جداول أعمال بحثية تتماشى مع رؤى حكومة الإمارات وأجنداتها الوطنية.
5. تطوير استراتيجية التدويل (Internationalization) والتعاون مع الجامعات العالمية والمراكز البحثية المتقدمة.
6. السعي للحصول على الاعتماد الدولي (International Accreditation) للبرامج الأكاديمية.
7. تبوء مستواً عالٍ في التصنيف (Classification) الجامعي المحلي الناتج عن تطبيق إطار التميز.
8. تبوء مستواً عالٍ في الترتيب الدولي (International Ranking) بين جامعات العالم.
9. تطوير وتنفيذ خطة للتحول الرقمي (Digital Transformation) في جميع أعمال ونشاطات المؤسسة، لتحسين أدائها على جميع المستويات وتطور أدوات البحث المؤسسي فيها.
10. تطوير وتنفيذ استراتيجية شاملة لنمو عمال المؤسسة (Business Growth) وضمان إستدامتها مالياً (Financial Sustainability).
11. تطوير شراكات استراتيجية مع مجتمع الأعمال، وخدمة المجتمع المحلي.

من المهم أن تعمل الهيئات الرسمية المنظة لمؤسسات التعليم العالي على تحقيق التوازن الصحيح بين استقلالية المؤسسات الأكاديمية ومساءلتها. تعتمد درجة الاستقلالية على المدى الذي يمكن للمؤسسة أن تقرر فيه أفعالها بينما يوجهها المنظمون لاتباع التوجيهات والإجراءات التي قد لا تختارها. يتجاوز الاستقلال المؤسسي الحرية الأكاديمية، فهو يضمن حق المؤسسة في تحديد هيكلها وأنظمتها ورسالتها وأهدافها وأولوياتها بما يتوافق مع احتياجات المجتمع واتخاذ القرارات بشكل مستقل. استقلالية المؤسسات الممولة من القطاع العام تعني المساءلة المجتمعية، وبالتالي فإن المزيد من الاستقلال الذاتي لهذه المؤسسات يعني مزيدًا من المساءلة أمام المجتمع. بشكل عام، تعني المساءلة قياس كفاءة وفعالية ما تهدف المؤسسة إلى تحقيقه. إذا تمكنت مؤسسة ما من تحقيق أهدافها بجودة عالية، فهي مؤسسة كفؤة أو ناجعة، وإذا استخدمت مواردها بطريقة اقتصادية وحكيمة وحققت أهدافها بأقل وقت أو جهد، فإنها تكون فعالة (Pandey, 2004).

يتمثل دور أي جهة تنظيمية في وضع معايير الجودة وتعزيز الحوكمة الرشيدة لمساعدة المؤسسات الأكاديمية على تحقيق مهامها. أما دور الحكومة فيكمن في تقديم رؤى ووضع أجندات وطنية واضحة تبين أولويات الدولة العلمية والصناعية والإقتصادية والإجتماعية. وبناءً على ذلك، إذا كان معيار النجاح والتميز لأي مؤسسة أكاديمية هو قدرتها على تحقيق الأهداف التي حددها أصحاب المصلحة (The Stakeholders)، فإنها بذلك تكون قد قدمت مساهمة كبيرة في المجتمع وحققت الغرض من انىشائها (Pandey, 2004).

تشير حقيقة رغبة العديد من الجامعات الأجنبية والمؤسسات الخاصة في أن يكون لها وجود في الإمارات العربية المتحدة إلى أنها قادرة على على العمل والأزدهار وتحقيق أهدافها بدون الإصطدام مع الهيئات الرسمية المنظمة التي تخضع لها.

1. **نظرة ختامية**

جلبت مؤسسات التعليم العالي الأجنبية "ثقافة التعليم" إلى الإمارات العربية المتحدة. وقد أحدثت هذه المؤسسات أيضًا تغييرات في الطريقة التي تم بها توفير التعليم في البلاد. على سبيل المثال، تم استبعاد الفصل بين الجنسين من معظم الجامعات الحكومية والمحلية الخاصة لصالح الفصول المختلطة. وهناك العديد من الأسباب التي تجعل الطلاب من داخل الدولة ومن خارجها يقبلون على الجامعات الأجنبية المتواجدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، منها البرامج المتخصصة في مجالات جديدة متعددة تواكب التطورات العلمية وإحتياجات السوق، وأساليب تعلم وتعليم تفاعلية وتعاونية وتجريبية تركز على الطالب كمحور للعملية التعليمية، والأهم من ذلك، المزيج الفريد من كفاءات القرن الحادي والعشرين (المبادرة والعمل الجماعي ومهارات التواصل والتعلم مدى الحياة).

كان يُنظر إلى جامعات مثل جامعة نيويورك وجامعة السوربون في أبوظبي على أنها منارات للجامعات الأخرى يقتدى بها. ومع ذلك، وفي غضون فترة زمنية قصيرة نسبيًا، مكنت المنافسة الشرسة والمعايير العالية التي فرضتها مفوضية الاعتماد الأكاديمي، إلى جانب الأجندات الوطنية الواضحة والحوكمة الجامعية الجيدة، العديد من المؤسسات المحلية العامة والخاصة من مواجهة التحدي، إلى حد أن يكتسب عدد من هذه الجامعات المحلية الآن مراتب متقدمة في ترتيب الجامعات العالمي وفقًا لتصنيف QS العالمي للجامعات (QS World University Ranking, 2022). فقد حصلت جامعة خليفة على المرتبة (183) عالمياً، وجامعة الإمارات العربية المتحدة على المرتبة (288)، والجامعة الأمريكية في الشارقة على المرتبة (383)، وجامعة الشارقة على المرتبة (601-650)، والجامعة الأمريكية في دبي على المرتبة (601-650)، والجامعة الكندية دبي على المرتبة (601-650)، وجامعة زايد على المرتبة (651-700)، وجامعة أبوظبي على المرتبة (701-750)، وجامعة عجمان على المرتبة (701-750)، وجامعة العين على المرتبة (701-750).

التغييرات التي نشاهدها في التعليم العالي في الإمارات العربية المتحدة تعكس وتواكب تطور التعليم العالي في العالم. كدولة فتية، تتمتع الإمارات العربية المتحدة بنظرة تقدمية وإيجابية للغاية في مجال التعليم، وهي بذلك تسير بثقة على المسار الصحيح لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

**Citations (المراجع)**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **Abu Dhabi Economic Vision )2030)** | | | رؤية أبوظبي الاقتصادية 2030، بوابة حكومة الإمارات العربية المتحدة | |
|  | https://u.ae/ar/about-the-uae/strategies-initeatures-and-awards/local-governments-strategies-and-plans/abu-dhabi-economic-vision-2030 | | | |
| **ADEK (n. d.)** | Abu Dhabi Education and Knowledge | | | دائرة التعليم والمعرفة في أبوظبي |
|  | <https://www.adek.gov.ae/Education-System/Higher-Education> | | | |
| **AI Strategy (2031)** | | إستراتيجية الإمارات العربية المتحدة للذكاء الاصطناعي 2031، http://www.uaeai.ae/en | | |
| **CAA (n. d.)** | https://www.caa.ae/ مفوضية الاعتماد الأكاديمي، الإمارات العربية المتحدة | | | |

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| Christensen C. M. The Innovator’s Dilemma: When New Technologies Cause Great Firms to Fail, Harvard Business School Press, 1997. | | | | **Christensen (1997)** | |
| Disruptive Innovation: An Intellectual History and Directions for | | | **Christensen et. al. (2018)** | | |
| Future Research. Journal of management Studies. Volume 55, Issue 7. Special Issue: Marketing in the Age of Disruption. November 2018, pages 1034-1078. <https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1111/joms.12349> | | | | |  |
| إطار التميز في التعليم العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة التعليم العالي ، شؤون التعليم العالي | | **Classification Framework (2020)** | | | |
| هيئة المعرفة والتنمية البشرية في دبي، <https://www.khda.gov.ae/en/Website> | | | | | **KHDA (n. d.)** |
| وزارة التربية والتعليم الإماراتية، شؤون التعليم العالي https://www.moe.gov.ae/en/Pages/Home.aspx/ | | | | | **MoE (n. d.)** |
| الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي 2030 ، بوابة حكومة الإمارات العربية المتحدة | | **National Strategy for HE (2030)** | | | |
| https://u.ae/en/about-the-uae/strategies-initutions-and-awards/federal-governments-strategies-and-plans/national-strategy-for-higher-education-2030 | | | | |  |
| Pandey, I. M. Governance of Higher Education Institutions. Vikalpa: The Journal for Decision Makers. SAGE Publisher. April 2004 | | | | | **Pandey (2004)** |
| تقرير دولة الإمارات العربية المتحدة. وكالة ضمان الجودة للتعليم العالي. https://www.qaa.ac.uk/ | | | | | **QAA (n. d.)** |
| QS World University Rankings 2022, <https://www.qschina.cn/en/university-rankings/world-university-rankings/2021> | **QS World University Ranking (2022(** | | | | |
| معايير الترخيص المؤسسي واعتماد البرامج (2019). مفوضية الاعتماد الأكاديمي | | | **The Standards (2019)** | | |
| <https://www.caa.ae/Pages/Guidelines/Standards.aspx> | | |  | | |
| التقرير القطري لدولة الإمارات العربية المتحدة، في 16 مارس 2021، الصادر عن هيئة ضمان جودة التعليم العالي المستقلة في المملكة المتحدة (QAA). | | | **The UAE Report (2021)** | | |
| https://www.qaa.ac.uk/news-events/news/new-country-report-united-arab-emirates# | | |  | | |
| رؤية الإمارات 2021. https://www.vision2021.ae/en/national-agenda-2021 | | | **The UAE Vision (2021)** | | |

1. Commission for Academic Accreditation (CAA) [↑](#footnote-ref-1)
2. The Southern Association of Colleges and Schools (SACS) [↑](#footnote-ref-2)
3. Department of Education and Knowledge (ADEK) [↑](#footnote-ref-3)
4. The Knowledge and Human Development Authority (KHDA) [↑](#footnote-ref-4)
5. Knowledge Village Pak (KVP) [↑](#footnote-ref-5)
6. Dubai International Academic City (DIAK) [↑](#footnote-ref-6)
7. The Quality Assurance Agency For Higher Education (QAA) [↑](#footnote-ref-7)
8. Higher education Institutions. CAA Website. Https://www.caa.ae/Pages/Institutes/All.aspx [↑](#footnote-ref-8)
9. Higher Education Institutions in Abu Dhabi. Department of Education and Knowledge. https://www.adek.gov.ae/Education-System/Higher-Education/List-of-Higher-Education-Institutions-in-Abu-Dhabi [↑](#footnote-ref-9)
10. Higher Education Classification 2019-20. KHDA Website. Https://www.khda.gov.ae/en/highereducationclassification [↑](#footnote-ref-10)
11. Mohammad Bin Zayed University of Artificial Intelligence. https://mbzuai.ac.ae/ [↑](#footnote-ref-11)
12. Dubai Knowledge Park: Human Resources Hub in Dubai , https://dkp.ae/ [↑](#footnote-ref-12)
13. Dubai International Academic City: Education Hub in MENA, https://diacedu.ae/ [↑](#footnote-ref-13)